



أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الأول

خلصت اللجنة التنفيذية في ختام اجتماعها الأول إلى التوصيات التالية حول المواضيع المدرجة على جدول الأعمال:

ألف- التوصيات الموجهة إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا

وجّهت اللجنة التنفيذية إلى البلدان الأعضاء التوصيات التالية:

- (أ) الترحيب بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات الاجتماع الثامن للجنة الفنية، وكذلك إعلان تونس حول العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية والقرارات الصادرة عن الدورة الوزارية الثامنة والعشرين للإسكوا، وحث الدول الأعضاء على مواصلة موافاة الأمانة التنفيذية بتقاريرها عن التقدم المحرز في تنفيذ القرارات الصادرة عن الدورة الوزارية؛
- (ب) إعادة التأكيد على إعلان تونس حول العدالة الاجتماعية والقيم التي نص عليها وتفعيله على المستوي الوطني عبر إدماج مفاهيمه في خطط التنمية الوطنية والمحلية؛
- (ج) الترحيب بالسياسة التي تتبعها الإسكوا في تقييم برامجها والمشاريع التي تنفذها، ومراحل دورة التقييم، وصلاحيات فريق التقييم، واستراتيجية التقييم للمرحلة المقبلة؛
- (د) حث الدول الأعضاء على الاستمرار في تقديم الدعم للشعب الفلسطيني وبذل المزيد من الجهود لتوجيه اهتمام الرأي العام الدولي إلى الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة وأثرها على التنمية المستدامة والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للشعب الفلسطيني؛
- (هـ) تقديم الدعم للمؤسسات الفلسطينية في مساعيها لمساءلة ومحاسبة إسرائيل على انتهاكاتهما للقانون الدولي، بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة؛
- (و) التأكيد على أهمية المفاوضات الجارية حالياً حول وثيقة المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وضرورة مضاعفة جهود التنسيق لضمان عدم المساس بأولويات المنطقة العربية خاصة التي تم اعتمادها في اجتماع لجنة تمويل التنمية بالإسكوا في نيسان/أبريل 2015، وكذلك المحافظة على مبدأ "المسؤولية المشتركة لكن المتباينة" common but differentiated responsibilities

- (ز) حث الدول على المشاركة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية على أعلى المستويات، وذلك من أجل دعم أهداف التنمية وأولوياتها؛ وعلى المشاركة الفعالة للخبراء والمختصين في لجان الصياغة المختلفة للتأكد من إدراج أهدافها ضمن البيان الختامي للمؤتمر؛
- (ح) الإشارة إلى أهمية اتخاذ مجموعة من التدابير لتعزيز قدرات الدول الأعضاء في شتى الأصعدة فيما يتعلق بتمويل المشاريع التنموية، بما في ذلك تعبئة الموارد؛ وتعزيز دور القطاع الخاص؛ والإصلاح الضريبي؛ والحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتعزيز التجارة كمحرك للتنمية؛ وتوطيد التعاون المالي والتقني؛ والتخفيف من أعباء خدمة الدين؛ وتحقيق التناغم مع النظم الدولية؛
- (ط) إعطاء الأهمية اللازمة لموضوع النزاعات في المنطقة العربية، وأثرها السلبي على قدرة الدول التنموية، لا سيما الحاجة إلى التمويل والأولويات التمويلية، والبحث في سبل تمويل إقليمية جديدة؛
- (ي) الترحيب بمساهمة الإسكوا في التعبير عن الموقف العربي بشأن مجموعة من القضايا المرتبطة بتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015، وخاصة عقدها بصورة دورية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة تحضيراً للمنتدى السياسي رفيع المستوى؛
- (ك) التأكيد على ضرورة مشاركة الدول الأعضاء بفعالية في المساعي الدولية في التحضير لخطة التنمية لما بعد عام 2015، لضمان مراعاة أولويات الدول العربية خاصة قضايا اللاجئين والاحتلال، وكذلك مبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة"؛
- (ل) الترحيب بالأنشطة التي نفذتها الإسكوا لبناء قدرات المفاوضين العرب من أجل المشاركة الفعالة في مفاوضات تغير المناخ، وكذلك بالتوصيات التي صدرت عن الورشات التدريبية التي نظمتها الإسكوا؛
- (م) حث الدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في ورشة العمل الخامسة حول تغير المناخ خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2015 والإعداد الجيد لها على المستويين الوطني والإقليمي وكذلك المشاركة في الاجتماعات والأحداث الجانبية لمؤتمر الأطراف في باريس، فرنسا بنهاية هذا العام؛
- (ن) الترحيب بالأنشطة التي نفذتها الإسكوا لمتابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً (بيجين+20) في المنطقة العربية، والتأكيد على أنه رغم الانجازات الكبيرة التي حققتها المنطقة العربية في مجال تمكين المرأة وتعزيز قدراتها، إلا أنه لا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجهها وتعيق تحقيق المساواة، خاصة في ضوء حالات العنف والانتهاكات الخطيرة التي تتعرض لها المرأة في النزاعات واللجوء؛
- (س) التأكيد على أهمية تمكين المرأة وتمتعها بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالتساوي مع الرجل في المسارات الدولية للتنمية الجاري التفاوض بشأنها حالياً على المستوى الدولي؛
- (ع) الأخذ علماً ببرنامج العمل المطروح لعامي 2016-2017 وأولوياته وملاحظات الدول الأعضاء التي أثيرت في الاجتماع، والاتفاق على قيام الدول بموافاة الأمانة التنفيذية بملاحظاتها مكتوبة على برنامج العمل في موعد أقصاه 28 حزيران/يونيو 2015 حتى يتسنى إدراجها في برنامج العمل، وذلك وفقاً للموارد المتاحة، وموافاة الدول الأعضاء بصورته النهائية، مع الكتابة إلى الدول الأعضاء لتوضيح ما تم إدراجه من ملاحظاتهم.

(ف) اعتماد تقارير اللجان الفرعية التالية مع الأخذ في الاعتبار الملاحظات التي أبدتها وفود الدول الأعضاء بشأن التوصية في لجنة الإحصاء:

- تقرير لجنة النقل عن دورتها الخامسة عشرة، الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2014/IG.1/8/Report
- تقرير لجنة الإحصاء عن دورتها الحادية عشرة، الوثيقة E/ESCWA/SD/2015/IG.1/7/Report
- تقرير لجنة الطاقة عن دورتها العاشرة، الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2015/IG.1/7/Report
- تقرير اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية عن دورتها التاسعة، الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/10/Report

باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية

وجّهت اللجنة التنفيذية إلى الأمانة التنفيذية التوصيات التالية:

- (أ) مواصلة الأمانة التنفيذية بتعزيز وتوسيع قدراتها بعمليات التقييم والأخذ بالاعتبار النتائج والتوصيات في عمليات التخطيط والتنفيذ القادمة؛
- (ب) تقديم الدعم للدول الأعضاء لتنفيذ إعلان تونس للعدالة الاجتماعية على المستوى الوطني من خلال بلورة "دليل إرشادي" لصناع القرار حول كيفية إدراج مبادئ الإعلان في عملية التخطيط للتنمية؛
- (ج) إعداد دراسة تفصيلية حول مسألة ما إن كانت الممارسات والسياسات الإسرائيلية في إطار احتلالها المزمّن للأرض الفلسطينية تصل إلى حد الفصل العنصري (الأبارتايد) وعرضها على اجتماع اللجنة المقبل؛ وكذلك دراسة تفصيلية حول الكلفة الحقيقية للاحتلال الإسرائيلي التي يدفعها الشعب الفلسطيني من خلال حساب التكاليف المباشرة وغير المباشرة لتداعيات هذا الاحتلال وسياساته على مسار التنمية والظروف المعيشية للفلسطينيين؛
- (د) إعداد تقارير دورية حول انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي من معاهدات ومواثيق وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الشعب الفلسطيني وتقديمها بشكل دوري إلى اجتماعات اللجنة التنفيذية لا سيما تأثير الاحتلال وممارساته على الاستدامة البيئية في فلسطين؛
- (هـ) بلورة استراتيجية وخطة إعلامية تستهدف زيادة الوعي العالمي حول معاناة الشعب الفلسطيني وانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي ولحقوق هذا الشعب، تستهدف الرأي العام العالمي وتتخطى الدوائر الرسمية لصنع القرار، وتقوم على توسيع نشر المعلومات الإحصائية مع التركيز على انعكاساتها على المستوى الإنساني والحقوقى؛
- (و) متابعة تنفيذ الوثيقة الختامية التي ستصدر عن المؤتمر الدولي الثالث حول تمويل التنمية الذي سيعقد في أديس أبابا خلال الفترة 13-16 تموز/يوليو 2015، وبلورة رؤية محددة حول كيفية تنفيذ الالتزامات الواردة في الوثيقة بالنسبة للدول العربية؛
- (ز) بناء قدرات الدول الأعضاء على تدابير تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها في سياق مفاوضات تغير المناخ وبشأن وسائل الاستفادة من التمويل الأخضر وصناديق المناخ الأخضر؛

- (ح) دعم الدول الأعضاء في دمج أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات في خطط التنمية الوطنية، وتطوير مؤشرات للأداء قابلة للجمع والرصد، لا سيما في أقل البلدان نمواً، وذلك بما يتناسب مع أولوياتها المالية وقدراتها المؤسسية؛
- (ط) الاستمرار في دعم الدول الأعضاء في وضع خطط عمل وطنية لأجندة التنمية لما بعد 2015، ودعمها للحصول على تمويل لتفعيل أجندة التنمية لما بعد 2015 على الصعيدين الإقليمي والوطني؛
- (ي) الاستمرار في تقديم الدعم للدول العربية لتطوير استراتيجياتها لتحقيق المساواة بين الجنسين؛
- (ك) التأكيد على أهمية توفير وثائق الاجتماعات الحكومية قبل ثلاثة أسابيع من موعد انعقاد الاجتماعات
- (ل) التأكيد على توصية اجتماع اللجنة الفنية الثامن الخاص بتفعيل شبكة التعاون الفني للإسكوا، والطب من الأمانة التنفيذية تقديم تقرير تقييمي للشبكة في الاجتماع القادم للجنة التنفيذية؛ وتبني تقنيات knowledge management في الموقع الإلكتروني للإسكوا حتى تتمكن الدول الأعضاء وفريق عمل اللجنة التنفيذية من تبادل الخبرات وكذا تسهيل الحصول على المعلومات المحيطة لكل بلد؛
- (م) أهمية دعم الدول التي تمر بنزاعات والدول المتأثرة بتلك النزاعات في بناء أجنداث وطنية لإعادة الإعمار والتنمية، والطلب من الأمانة التنفيذية إعداد دراسة أولية حول تمويل عملية إعادة الإعمار من خلال بنك عربي لإعادة الإعمار والتنمية.